المحاضرة الخامسة: أسباب الفساد المالي والإداري

تمهيد

الفساد المالي والإداري كما مرّ معنا من أخطر أنواع الفساد، وذلك لما لهما من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع، وهما ينتشران في جميع دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة، والذي لا ريب فيه أنّ المسؤول عن الفساد المالي أو الفساد الإداري له أسباب تدفعه لارتكاب هذا الفساد، والسبب كما لا يخفى هو الطريق الموصل إلى الشيء، أي أنّ الفساد له طرق موصلة إليه، فما هي أسباب وطرق الفساد المالي والإداري؟

♦ أسباب الفساد المالي والإداري

للفساد المالي والإداري أسباب متعددة، من ذلك:

أ/ الأسباب السياسية :

♦ **الحكومات الضعيفة:** يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي :مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية ؛ مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف؛ مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة .

♦ **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** لأنّ القيادة السياسية هي القدوة لباقي مسؤولي الدولة، فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم، وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤساؤهم

♦ **ضعف وقلة المرافق والخدمات والمُؤسَّسات العامَّة التي تخدم المواطنين:** إضافة إلى قلَّة وشحّ مناصب العمل؛ ممَّا يُشجِّعُ على التنافس بين أفراد المجتمع للحصول عليها.

♦ **وجود أنظمة حكمٍ استبداديَّةٍ تحتكر الحكم في البلاد ولا تقبل المشاركة.**

ب/ الأسباب الاجتماعية والثقافية والقانونية

♦ **انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الدينيّ:** إنَّ من أبرز عوامل تفشِّي الفساد جوانب عقديَّة وخلقيَّة، وانهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع، وانهيار عقيدة الإصلاح وذمِّ الفساد والإفساد.

♦ **نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع**: يؤكد علماء الاجتماع والإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة تفرض نفسها على المنظمات، فعندما تكون الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع قوية، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة.

♦ **تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها**: يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها، مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، بالإضافة الى تعقد التشريع الضريبي وما يحويه من إعفاءات وتخفيضات؛ وهنا نشير إلى بعض التقارير التي تبين شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فيها، بسبب إمكانية التلاعب في النصوص وتطبيق الحوافز الضريبية وتحديدها من قبل مفتشي الضرائب.

♦ **غياب حريَّة الإعلام**: وذلك من خلال عدم السماح للإعلاميّين والمواطنين للوصول إلى المعلومات والسجلات العامَّة، ممَّا يحول دون ممارسة الدور الرقابيّ على أعمال الوزارات والمؤسَّسات العامَّة.إضافةً إلى ضعف دور مُؤسَّسات المجتمع المدنيّ والمؤسَّسات الخاصَّة في الرقابة على الأداء الحكوميّ، وعدم تمتُّعها بالحياديَّة في عملها.

♦ **قلة معاقبة المفسدين**: على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والجزاءات والعقوبات الفعالة .

♦ **عدم توظيف الرجل المناسب في المكان المناسب**: وهو ما نراه جليا في مجتمعاتنا العربية خاصة، إذ لا يراعى في عملية التوظيف أسس علمية مدروسة وقواعد موحدة تأخذ بعين الاعتبار المستوى الدراسي والمهارات المكتسبة لدى الفرد وقدرته وجدارته وكفاءته في شغل المنصب المقترح، بل تتداخل في العملية معايير أخرى مما يفتح الأبواب على تلاعبات ومخالفات لا حصر لها من شأنها أن تشيع الفساد بأنواعه.

♦ **ضعف الأجهزة الرقابيَّة والتفتيشيَّة في مُؤسَّسات الدولة والقطاع الخاصِّ وعدم استقلاليَّتها.**

♦ **وجود أنظمةٍ وقوانين أو تشريعاتٍ تُشجِّع على الفساد.**

ج/ الأسباب الاقتصادية: ومنها:

♦ **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصاد إذ إنّ الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها: الإعانات الحكومية، التحكّم في الأسعار...الخ

♦ **الكتمان والاحتكار والمحاسبة:** فكلما تمتع الموظفون العموميون السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية.

♦ **انخفاض مستويات الأجور الحكومية:** توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، مما يحفز لجوء الموظفين لتحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة مثلا، وهذا لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص.

♦ **اِنهيار المستويات المعيشيَّة للفرد وانتشار الفقر:** إنَّ سوء التوزيع للدخول بين أفراد المجتمع خاصَّة في الدول الفقيرة وتدنِّي رواتب العاملين في القطاع العامّ، والذي يقابله ارتفاع مستوى المعيشة، يُساعد بشكلٍ كبيرٍ على بروز ظاهرة الفساد إلى الحدِّ الذي تحدث فيه فوضى اجتماعيَّة ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة وسوء الوضع الاقتصادي والمعاشي، والفوارق الطبقيَّة الكبيرة التي تؤدِّي بدورها إلى انعكاسات نفسيَّة تُلقي بظلالها على المجتمع عموماً.

♦ **تضخم الجهاز الإداري:** بمعنى أن حجم القطاع العمومي يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.

♦ **تمتُّع المسؤولين الحكوميّين العموميّين بحرّيَّةٍ واسعةٍ في التصرُّف:** حيث يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصيَّةٍ عن طريق قبول الرشاوى من الشركات أو المواطنين مقابل حصولهم على امتيازاتٍ أو استثناءاتٍ؛ لتسهيل الإجراءات لهم.

♦ **انعدام المنافسة:** عادة ما يكون لدى الشركات المنتجة التي تعمل في سوق احتكاري حافزا قويا لكسب رضا الحكومة، وعلى الأخص إذا كانت الحكومة ترعى الاحتكار.

د/ الأسباب الإدارية

♦ قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات.

♦ عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة لارتكاب الفساد.

♦ قلة عدد الموظفين خاصة في المجال المالي والمحاسبي مع زيادة حجم الأعمال الملقاة على عاتقهم مما يسبب استغلاله لارتكاب حالات الفساد وكثرة الأخطاء المحاسبية نتيجة ضغط العمل وعدم وجود مراجعة دقيقة على أعماله.

